المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة الرئيسة خلال الجلسة الافتتاحية

للمؤتمر الـ12 للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان

السيد الرئيس محمد فايق، رئيس الشبكة الافريقية ؛

السيداتوالسادةالحضور،

الزملاء والزميلات الاعزاء

اسمحوا لي بداية أن أتقدم ، باسم مجموعة العمل حول الهجرة بشكري الخالص للمجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة المعهودة فيه. كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم بشكر وامتنان خاصين لرئيسه السيد محمد فايق الذي نعتز بكونه ذاكرة مؤسساتية عايشت أجيال من الفاعلين في حقوق الانسان وتطورات وأحداث عرفتها الحركة الحقوقية في المنطقة الافريقية والعربية.

ولي عظيم الشرف أن أشارك ، لأول مرة ، بالمؤتمر الثاني عشر لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان وأن أتناول الكلمة في هذا المحفل الإقليمي باسم مجموعة العمل المعنية بالهجرة، التي نتشرف برئاستها والتي أحدثتها الشبكة الإفريقية بغرض تقديم وتطويرالتوجهات الاستراتيجية فيما يخص مساهمة المؤسسات في حماية حقوق المهاجرين وتعزيزها.

وقد صادقنا يوم أمس، بالجمعية العمومية، على خطة عمل المجموعة التي تم إعدادها:

أولا اعتمادا على استنتاجات لقاء شرم الشيخ في أبريل الماضي على هامش الدورة 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

ثانيا على استبيان تقاسمناه مع جميع المؤسسات أعضاء الشبكة بخصوص الانشغالات والاولويات

وثالثا على اختيار مقاربة تشاركية وتشاورية مع زملائنا بالمؤسسات الوطنية أعضاء الشبكة الإفريقية، قناعة منا أنها المنهجية الضرورية لبناء مسار العمل المشترك بكل تعقيداته.

السيدات والسادة

يحظىلقاءنا،باهتمام خاص من قبل جميع الفاعلين وعلى المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. فالميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، الذي وافقت عليه أكثر من 160 دولة في مدينة مراكش في دجنبر 2018، يعد بالأساس توافقالمجموعة الدولية لتدبير الهجرة، ميثاق يتميز بشموليته وباعتماده على مقاربة حقوقية وبمعالجته لأبعاد الهجرة الدولية. ويساءل المنتظم الدولي ونحن على مشارف الذكرى الأولى للمصادقة، من حيث اعمال أهدافه كليا أو جزئيا

ولا يخفى عليكم، أننا مطالبون كذلك، كمؤسسات وطنية ،واكبت مسار التحضير لاعتماد هذا الميثاق وساهمت فيه بشكل فعال من خلال مجموعة عمل التحالف العالمي المعنية بالهجرة، والتي حظي فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب بشرف العضوية ممثلا لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، أن تعلن عن رأيها بهذا الخصوص، وهو ما سيكون موضوع الإعلان شبكتنا في نهاية الاشغال.

إن الإحصائيات العالمية ،تشير إلى أن عدد المهاجرين على المستوى الدولي يبقى ضعيفا، حيث لا يمثلون سوى نسبة 3% تقريبا من ساكنة العالم، وهي نسبة مثلت حوالي 258 مليون مهاجر سنة 2017. ورغم ذلك، فإننا نتابع بانشغال تزايد التضييق على المهاجرين في عدد من البلدان

وكذا تصاعد حدة الخطابات السياسية التي تحرض على كراهية الأجانب وتعطي الأولوية للمواطنين على حساب المهاجرين باعتبارهم مصدرا للمشاكل التي تعيق السياسات التنموية بهذه البلدان. والحقيقة أن الهجرة لا تُفقر بلدان الاستقبال بل تساهم في تنميتها، حيث إن 85 بالمائة من مداخيل المهاجرين تبقي في هذه البلدان.

ويتميز السياق الدولي ، الزملاء والزميلات ، بمحدودية الممارسة الاتفاقية لدول الشمال في مجال حقوق المهاجرين، إذ تمتنع هذه الدول ، لحد الان ،عن الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال عدم التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إذ يبلغ عدد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية 51 دولة معظمها من دول الجنوب.

لقد عدت لتوي من فنلندا حيث شاركت الأسبوع الماضي في مؤتمر دولي ، رفيع المستوى ،حول الهجرة ، حيث أكدت ، خلاله على أن المجتمع الدولي للأسف قد فشل في واجبه لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين،نظرا للمقاربات التي تركز بالأساس عاى الجوانب التقنية أو الأمنية، ولا تأخذ بعين الاعتبار المآسي الإنسانية المتمثلة في النزوح القسري والاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الاخرى.

وقبل ذلك شاركنا في القمة الايبيرو أمريكية حول موضوع الهجرة والاتجار في البشر.

ويتأكد يوما عن يوما، أن التحديات المطروحة لا تخص منطقة بعينها، بل تتخطى الحدود والمناطق الجغرافية،.

وبالنسبة لقارتنا الإفريقية الزملاء والزميلات، التي توجد في قلب التحديات المرتبطة بالهجرة، فإنها أقرت في 2018 موقفا موحدا حول الميثاق العالمي للهجرة وآلية تنفيذه على المستوى الإقليمي، وهو الموقف الذي تم التعبير عنه في وثيقة مرجعية تجعل من إفريقيا القارة الوحيدة التي قدمت رؤية جماعية حول أوجه وتحديات تنفيذ هذا الميثاق.

وتم اتخاذ هذا الموقف الموحد استرشادا بالحقيقة التي تفيد بأن سهولة الحركة وحرية التنقل لكل الأشخاص على مستوى القارة الإفريقية يمثلان أحد أسس التكامل الأفريقي وفق ما تهدف إليه أجندة التنمية 2063.

ونعرف جميعا، أن معظم الهجرات تتم داخل القارة الإفريقية، حيث يتنقل أربعة من خمسة مهاجرين داخل القارة الإفريقية من دولة لأخرى. إلا أن هذه الحقيقة غالبا ما يتم تجاهلها سواء من طرف الخطاب السياسي او الإعلامي بالدول المتقدمة.

إننا كمجموعة عمل حول الهجرة ، واعون بهذه التحديات داخل القارة ، مما جعلنا ننكب عاى بلورة جماعية لمخطط عملنا كشبكة افريقية وتحالف عالمي، بما فيها ضرورة تعزيز البحث الأكاديمي وتجميع المعطيات، وتطوير سياسات وطنية حول الهجرة تحترم مبادئ حقوق الإنسان.

وسنعمل على التفاعل مع المرصدالإفريقي للهجرة ، للاتحاد الإفريقي، والذي تمالتوقيععلىاتفاقيةالمقربينالمملكةالمغربيةوالاتحادالافريقيفيدجنبرالماضيمنسنة 2018. على هامش مؤتمر الأمم المتحدة بمراكش, والذي من المنتظر ان يضطلع بمهمة جمع المعلومات ،وتعزيز تبادلها، وتسهيل التنسيق بين الدول الإفريقية حول الهجرة، ويأتي إنشاء هذا المرصد تجسيدا لتوصية صدرت عن القمة الـ31 للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط.

أيها السيدات والسادة

لقد اعتمدت مجموعة من الدول الافريقية استراتيجيات وسياسات في مجال الهجرة، لكنها تختلف من بلد لآخر من حيث الأهداف والمقاربات المعتمدة. ففي المغرب، تم اعتماد سياسة ترتكز على المقاربة الحقوقية تم تفعيلها استجابة لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وتم ،فيهذاالإطار،إطلاق عمليتين للتسوية القانونية لوضعية المهاجرين سنة 2014 وأخرى سنة 2017 أسفرت عن تسوية وضعية حوالي 50 ألف حالة، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال، ووضع برنامج لتقوية القدرات للمهاجرين الذين قرروا الاقامة ،و إطلاق أوراش لإصلاح الترسانة القانونية المتعلقة بالهجرة، حيث تم اعتماد قانون لمكافحة الاتجار في البشر و سيطرح على مسطرة المصادقة قانون اللجوء و وانطلق تعديل قانون الهجرة يما يستجيب للسياسة العمومية المغربية الجديدة

كما أن المجلس قدم مذكرة خلال هذا الأسبوع بشأن تعديل القانون الجنائي المغربي، تضمنت توصيات تغطي عدة مجالات بما في ذلك تجريم التحريض على العنف والكراهية والتمييز وكذا إعادة النظر ببعض المقتضيات المتعلقة بالهجرة.

إن هذا السياق يطرح علينا العديد من التحديات خاصة ما يتعلق باعتماد سياسات ناجحة للاندماج وتمتيع المهاجرين بكافة حقوقهم. وهو ما يستدعي تعزيز التعاون شمال-جنوب، وخاصة التعاون جنوب-جنوب، أي بينا، أولا كمؤسسات وطنية وبين دول القارة الإفريقية. على أساس التضامن الفعال وغير المشروط، وإشراك كافة المتدخلين المعنيين دون إقصاء.

السيدات والسادة

تقع على عاتقنا مسؤوليةٌ كبرى في ضمان مراقبة إعمال مقتضيات الميثاق وتحقيق أهدافه الثَّلاَثَةِ والعشرين (23)، والتي تتقاطع فيما بينها، تمكننا من صياغة مساراتللإشكاليات المتشعبة المترتبة عن الهجرة، ومقاربات من شأنها حماية حقوق المهاجرينَ.

وأني لعلى يقين بأن التوصيات التي سيخرج به لقائنا بالقاهرة،سيغني ، لا محالة ،مخطط عمل مجموعة العمل وستفتح امام المؤسساتالوطنيةلحقوقالإنسانإمكانيات جديدةلتعزيز دورها في حماية حقوق المهاجرين وضمانها.

- أتمنى لأشغالنا التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم